هذه الحروف إذا تقدمت الاسم المشتغل عنه الفعل فإنها مضارعة لحروف الشرط في أن الكلام معها غير ثابت كما أن الفعل مع أدوات الجزاء كذلك، فلهذا كان النصب جيداً مع هذه الحروف لأنها أشبهت الشرط من وجهين:

أحدهما: أن الكلام غير ثابت مع الاستفهام كما أنه كذلك مع الشرط.

والثاني: أن الكلام لا يحتمل الصدق والكذب مع الاستفهام كما أن أداة الشرط مع الفعل لا تحتمل الصدق والكذب.

فلما أشبهه من وجهين كان النصب فيه أقوى منه مع حروف النفي لأن النفي لم يشبه إلا من وجه واحد كما قلنا.

ولما أشبه الاستفهام من طريقين أخرجوه إلى الشرط لقربه منه فقالوا: أين بيتك أزرك! وأتقوم أضربك!.

ولم يفعلوا ذلك مع أدوات الشرط لأنها نقصت درجة عن أدوات الاستفهام، فلهذا قال رحمه الله إنها حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام.

وقوله: وحروف الأمر والنهي، يريد بها أفعال الأمر والنهي، لأن أفعال الأمر والنهي يختار في الاسم الذي يشتغلان عنه الحمل على إضمار فعل، كما أن حروف الاستفهام والجزاء كذلك.

أما باب من الفعل يستعمل في الاسم، فهو باب البدل، وقد عرفه الصفار بقوله: هو إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة التأكيد أو البيان بشرط أن ينوي بالأول الطرح معنى لا لفظاً[1].

---

(1) يعرفه السيوطي بقوله: هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة، والبدل اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه التبيين وابن كيسان يسميه التكرير.

الهمع 2/125